

الفصل الثانى
المسئولية الاجتماعية للصحافة

إن الصحافة نشاط اجتماعي ينظم سلوكيات المنتمين إليها داخل جماعتهم وفي المجتمع، وهذا النشاط ينتج عنه ثلاثة أشياء: علاقات يشتبك فيها الصحفيين، ووظائف يقومون بها كي يستمر هذا النشاط الاجتماعي، وقيم تلتزم بها هذه الجماعة أو تسعى للالتزام بها كي يستمر هذا النشاط، والذي يعيننا هنا هو مدى المسؤولية الاجتماعية لهذا السلوك الصحفي.

إن التطورات الاقتصادية التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية، وظهور قوى الاحتكار، واندفاع المشاريع نحو تحقيق المزيد من المصالح الخاصة على حساب المصاحبة العامة للجمهور، كل ذلك أدى لظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية هناك.

تاريخيا يعود هذا المفهوم في الصحافة والاعلام إلى تقرير لجنة حرية الصحافة الأمريكية الصادر عام ١٩٤٧، والذي أشار إلى أن التجاوزات التي تحدث في الصحافة ووسائل الاتصال الجماهيري لها أكبر الضرر على المجتمع، وكان من الرواد في التنظير لهذا الطرح كل من: إدوارد جيرالد وتيودور بترسون و ويليام ريفرز و جون ميلر وغيرهم، ومن المحدثين بها الآن ديني إليوت وكليفورد كريستيانز.

والمسؤوليات الإعلامية أو الصحفية يتم إدراكها من خلال ثلاثة مستويات:

أولاً: قيام الصحافة أو الاعلام بوظائفه الاجتماعية والسياسية والتعليمية ووظائف الخدمات والوظيفة الثقافية.

ثانياً: المبادئ التي تسترشد بها الصحافة لتحقيق الوظائف السابقة.

ثالثاً: معرفة السلوك التي يجب مراعاتها من خلال الصحفيين لتحقيق هذه المبادئ الاستراتيجية.

ديني إليوت يقول أنه ينظر للمسؤولية الإعلامية من خلال ثلاث فئات:

أولاً: مسؤولية الإعلامي تجاه المجتمع العام.

ثانياً: مسؤولية الإعلامي تجاه المجتمع المحلي.

ثالثاً: مسؤولية الاعلامي تجاه نفسه.

أن المسؤولية الاجتماعية للصحافة تشمل أداء مجموعة من الوظائف، بشرط مراعاة الالتزام بقيم مهنية معينة، والموضوعية الصحفية هي حالة ذهنية للمحرر أو المندوب الصحفي تتضمن جهداً واعياً بعدم إصدار حكم على ما يرى، وعدم التأثير بأحكامه الشخصية السابقة أو تحيزات الفكرية أو الدينية أو العرقية القبلية، والموضوعية لها ثلاثة عناصر هي: الإسناد للمصدر، وفصل الخبر عن الرأي، والتوازن.

ويشير الدكتور محمد حسام الدين إلى أن هذه الدراسة تكتسب أهميتها من النقاط التالية:

♦ تبني وسائل الإعلام لأخلاقيات الدعاية:

من دراسة الموضوعية كقيم مهنية للصحافة نجد أنه إلى أي مدى تغلغت أخلاقيات الدعاية في الإعلام، والآثار المترتبة على ذلك، وقد أوضح فيدلر أن الناس في العصر الحالي لم تعد قادرة على التفكير لوحدها، وذلك لأنشغالها في البحث عن الرزق وأشباع حاجاتها الأساسية، عن البحث عن الحقيقة بين وسائل الإعلام، وأصبحت جماهير غير مبالية، أي يمكنها تلقي أي شيء منه هذه الوسائل.

من خلال التحليل الدلالي وتحليل المضمون لوسائل الإعلام نجد التالي: شيوع الكذب، وبتير الحقائق وقلبها، وتلوين الأحداث لأسباب أيولوجية وشخصية، وترصد شاهيناز طلعت وأحمد بدير عدداً من الأساليب الفنية التي تستخدمها الدعاية، وتستعين بها وسائل الإعلام وهي:

١) استخدام الصورة الذهنية أو (الأنماط).

٢) استبدال الأسماء والمصطلحات العاطفية بأخرى محايدة.

٣) الاختيار بين مجموعة كبيرة من الحقائق.

٤) الكذب المستمر مع التكرار الذي يؤدي الى الصاقه بذهن المتلقي.
٥) التعريض والغمز وتضمين الكلام لأتهامات دون مخاطرة قوله صراحة.

٦) تقديم الرأي على أنه حقيقة.

يزداد هذا الاستخدام في حالة سيطرة الحكومة على وسائل الإعلام بشكل شمولي، ووجودها في يد قلة من الملاك الرأسماليين، وهنا يتواجد قوى اجتماعية لاتمتلك منافذ إعلامية للتعبير عن أفكارها وأرائها ومصالحها.

♦ علاقة الموضوعية بتشكيل الرأي العام:

الرأي العام هو "الرأي السائد بين أغلبية الشعب الواعية في فترة معينة، بالنسبة لقضية أو أكثر، يحتدم فيها الجدل والنقاش وتمس مصالح هذه الأغلبية أو قيمها الإنسانية الأساسية مسأً مباشراً"، أن ما ينقل من تزييف وتضليل ومتحيز من خلال وسائل الاتصال سينعكس على هذا الرأي العام الذي سيسود وسط هذه الأغلبية، وعدم التوازن نتيجة حذف جزء من المعلومات يجعل الحكم الصادر من خلال الأغلبية غير صحيح ومضلل، وفي حال اكتشاف الأغلبية لعدم مصداقية هذه الوسائل وتوازنها، فإنه يفقد ثقته في الصحافة وأهتمامه بالشئون العامة ويصبح رأي عام غير مبالي، وأن اهدار الصحافة للأخلاقيات يجعل منه رأي عام مهذرا أيضا للأخلاقيات.

الرأي العام بتقسيماته (رأي عام نابِه أو قائد، ورأي عام مثقف، ورأي عام منقاد أو منساق)، فأن تحيز وعدم توازن وسائل الإعلام يجعل من الرأي العام المنقاد والذي يشكل الأغلبية في المجتمع يتقبل ما يذاع دون التفكير في المضمون.

♦ علاقة الموضوعية بمصداقية وسائل الإعلام:

إن وجود المصداقية يؤدي الى تواجد الموضوعية، التي تتمثل في النزاهة والحيدة، والدقة، والتوازن، والاكتمال، في فترة السنينيات زاد الاهتمام في قضية المصداقية داخل الدوائر الأكاديمية، وذلك نتيجة لهبوط الثقة في وسائل الإعلام، والتي سميت بأزمة المصداقية، وخاصة مع ظهور التعددات السياسية وتنوع الملكية للوسائل

الإعلامية.

يعتقد المؤلف هنا أن الموضوعية ليست أخلاقيات شخصية لصحفي، بل إنها أخلاقيات مؤسسة ككل.

يرى أحمد ملكاوي إن تدهور المصداقية لدى وسائل الإعلام قد يساهم في تعميق خبرة الاغتراب لدى قطاعات عريضة من المجتمع وخصوصا المثقفين. الاغتراب حالة نفسية-اجتماعية تصيب أفراد المجتمع؛ نتيجة انفصالهم عن واقعهم الذين يحسون تجاهه بافتقاد القدرة على تغييره.

♦ ارتباط مفهوم الموضوعية بمفهوم الحق في الاتصال:

يوجد مساحة للتقاطع بين المسؤولية الاجتماعية للصحافة، والحق في الاتصال، فأحد التصورات التطبيقية لمفهوم الحق في الاتصال هو الوصول لمصادر المعلومات وضمان حق المشاركة، والانتفاع بوسائل الإعلام الحالية للسواد الأعظم من الناس، والحق في الاتصال عملية اجتماعية تتسم بالتفاعل الأفقي، وتعتمد على المشاركة الفعالة من خلال التبادل المتوازن للمعلومات والتجارب والخبرات الانسانية، وأبرز تصورات مفهوم المسؤولية الاجتماعية هو الحفاظ على التعددية والتنوع داخل المجتمع، وعكس كل الثقافات الموجودة.

أن انجاز الحق بالاتصال يتطلب توافر مجموعة من القيم المهنية لدى القائمين بالاتصال كالدقة والموضوعية والصدق، والموضوعية هي قيمة سابقة على الحق في الاتصال.

يتناول الموضوع فلسفة المسؤولية الاجتماعية، والمسؤولية: دراسة في المفهوم من حيث :

أولاً: الدالتان اللغوية والاصطلاحية للفظ (المسؤولية)

تعتبر الدلالة اللغوية أن السؤال في مختار الصحاح هو ما يسأله الانسان "أوتيت سؤلك يا موسى"، وهو يأتي بمعنى الطلب، أو الاستخبار، والمسئول: المنوط به عمل تقع تبعته عليه، والبنية المعرفية لكلمة (مسئول) على وزن مفعول مثل مجعول، وهي من الفعل المبني للمجهول فاعن المسئول فرد جعل مسئولا دون بيان من

جعله مسئولاً .

في المعاجم الأجنبية فيذكر ويبستر أن المسؤولية تعني إما واجباً معيناً على الفرد أدائه ،أو شخصاً يجب أن يكون أحدهم مسئولاً عنه، ومعجم كولينز يعرف المسؤولية أنها تعني القدرة على اتخاذ القرار أو السلوك بتوجيه ذاتي دون رقابة، وأصل الكلمة من الفعل اللاتيني بمعنى يتحمل.

والدلالة الاصطلاحية للمسؤولية كما قسمها جميل صليبا في (المعجم الفلسفي) إلى:

مسؤولية مدنية، وهي توجب على فاعل الضرر للغير أن يعرضهم عن الضرر، ومن قد يكونون تحت إشرافه، ومسؤولية جنائية، وهي تقع على من ارتكب مخالفة أو جناحاً أو جريمة، وهي مرتبطة بالمسؤولية الأخلاقية لأن الفعل تم عن ادراك وإرادة تامتين من قبل الفرد، ومسؤولية أخلاقية: وهي ناشئة عن إلزامية القانون الأخلاقي، والفاعل ذا إرادة حرة.

هي درجات كمسؤولية الفاعل الواعي بإرادة حرة، والفاعل المسيطر عليه الهوى ويمنعه من رؤية الحق.

والقانون يقسم المسؤولية إلى قسمين: مسؤولية أدبية وهي لا يترتب عليها جزاء قانوني، ومسؤولية قانونية وهي تستمد من الدساتير والقوانين، ويترتب عليها جزاء مادي ملموس، والقانون والأخلاق دائرتان غير متطابقتين، ولكنهما متقاطعتين في مساحة مشتركة.

ثانياً: علاقة المسؤولية بالأخلاق

هنا المؤلف يرجع التعدد في مفاهيم المسؤولية تبعاً لوجهة النظر الأخلاقية، وهي وجهتان الأولى الأخلاق الدينية، وهي المستمدة من الدين الإسلامي، والقائمة على الإيمان بالله وأنه موجود، وبالتالي فإن علم الأخلاق عند المسلمين مرتبط بالدين وبطاعة الله وتجنب نواهيه، وهي مما خلقه الله في الإنسان كي يأمن بالآخرين ويأمنون به والفلسفة الأخلاقية في الإسلام تحض على قيم الأخلاق اكتساباً لمرضاة الله، والوجهة الثانية هي الأخلاق الوضعية البرجماتية، وهي

تقوم على أن فكرة الترغيب والترهيب هي نقطة انطلاق المؤمن، وتعنى بالنتائج المترتبة على الإيمان الذي لا يشترط تواجده لدى الفرد كأساس للبدء، وهي تعتبر القيم الأخلاقية هي في الاصل قيم عرفانية انحدرت من العلم والبحث والذكاء، والبرجماتية كانت التعبير الأخلاقي عن علاقات الإنتاج الرأسمالي، وهي لم توجد ولاكتسب قيمتها إلا لأنها تفيد الرأسمالي وتحقق مصالحه كأن يكون أميناً دقيقاً ومنضبطاً.

ثالثاً: مفاهيم المسؤولية وتقسيماتها

يرجع المؤلف هنا في تحديد المفهوم الى الفلسفة الاسلامية القائم على أساس أن الفرد الصالح هو أساس المجتمع الصالح، وأن المنظور هنا متوازن لأنه يتناول الفرد والمجتمع.

ويعرف محمد ابراهيم الشافعي المسؤولية بأنها الاستعداد الفطري الذي جبل الله تعالى عليه الإنسان ليصلح للقيام برعاية ما كفله به من أمور تتعلق بدينه ودنياه، فإن وفى ما عليه من الرعاية جعل له الثواب، وإن كان غير ذلك جعل له العقاب، وفي المفهوم الغربي (البرجماتي) يعرف (وارين) المسؤولية بأنها وعي الإنسان البالغ أن عليه التصرف تبعاً لمعايير اجتماعية وأنه معرض للعقاب إذا انتهك محظورات التوجه الاجتماعي، أو هي الاتجاه الأساسي للإذعان العام للتوجيهات والموانع الاجتماعية.

يقسم الدكتور محمد حسام الدين المسؤولية ومستنداً على الفلسفة الاسلامية والفلسفة الغربية (البرجماتية) إلى: الفلسفة الاسلامية تقسمها إلى ثلاثة أنواع: مسؤولية دينية، وهي مصدرها الله سبحانه وتعالى، أي الالتزام بها من الوحي الإلهي وتشمل التكليف التي التزم بها الإنسان من قبل الله تعالى، والمسؤولية الأخلاقية ومصدرها الضمير والإلزام النفسي وهي تشمل جميع الآخلاق والآداب التي تنشأ من داخل النفس، والمسؤولية الاجتماعية ومصدرها المجتمع وقوة الضغط به، أما الفلسفة الغربية (البرجماتية)، وهي تستند إلى أن طبيعة الحياة البشرية تنقسم إلى افراد وجماعات تتأثر وتؤثر ببعضها البعض، وتقسم المسؤولية وتبعاً للعلاقة بين الطرفين الى: المسؤولية الوجدانية : وتحدد الواجبات هنا بناء على العلاقات، كعلاقة العامل مع رب العمل والمواطن مع الحكم، وهي تأخذ مثال واضح هنا بالترتيب

العسكري للواجبات، والمسئولية التعاقدية: وهي تكون عندما يتساوى الطرفان في القوة والسلطة، فيأتي دور العقد بتحديد المسؤوليات، ويحدد كذلك العقوبات، والمسئولية الذاتية: وهي التي تضعها الذات الانسانية دون توقع مقابل لذلك وهي تعبير عن النفس البشرية، وهي قد تكون أقوى من التعاقدية والوجوبية.

رابعاً: مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

يتم تناول مفهوم المسؤولية الاجتماعية من خلال الكتابات الغربية وهي تأخذ اتجاهان الأول متأثراً بباطروحات المدارس الغربية، والذي يقول أنها مسؤولية الفرد أمام المجتمع، ومصدر الالتزام بها هو (الانا الاجتماعي)، وأتجاه متأثر بمساهمات المدرسة الإسلامية والذي يمثله أستاذ علم النفس التربوي الدكتور (سيد عثمان)، والذي يحدد مصدر الالتزام بالمسئولية الاجتماعية أنه ينبع من داخل الفرد نفسه، ويعرفها بأنها مسؤولية الفرد أمام ذاته عن الجماعة التي ينتمي إليها وهي تكوين ذاتي خاص نحو الجماعة التي ينتمي إليها الفرد، وعبارة مسئول أمام ذاته تعني في الحقيقة مسئول عن الجماعة أمام صورة الجماعة المنعكسة في ذاته، ويوضح هنا عناصر المسؤولية الاجتماعية بالتالي: الفهم أي تداخل الفرد بالجماعة والعكس، ويبرز هذا التداخل بالتماسك، وتحقيق الاهداف المشتركة، ثم الاهتمام، يليها المشاركة وأركانها ثلاثة:

- ١- الرعاية.
- ٢- الهداية.
- ٣- الالتقان.

وترتبط بالعناصر والأركان السابقة جوانب في الشخصية المسلمة وهي: الوعي والمرحمة والإلف.

في الكتابات الغربية (البرجماتية) نجد أن الفكر البرجماتي وتشجيع ظهور العقل النقدي يرسخان الإحساس بالمسئولية الاجتماعية، فكما يقول (وليم جيمس): إن استخدام تفكيرنا هو الطريق الذي يساعدنا على تغيير العالم، وهناك تيارين للاهتمام بالمسئولية الاجتماعية في الفكر الغربي هما: التيار الاول مستمد من الدراسات النفسية، وهو يعرف المسؤولية الاجتماعية بتحديد مواصفات الشخص المسئول اجتماعيا وهو شخص: يعنى بالتزاماته تجاه الجماعة ويعتمد عليه، ويعمل دائما ما يعد به، ويحقق الاهداف المرجوة ولا يحاول

التميز عن الآخرين، وهو شخص يفكر في مصلحته ومصلحة الجماعة، والتيار الثاني مستمد من دراسات العلاقات العامة والإدارة، وهي تستند إلى الأحداث التي وقعت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، والتي دعت إلى التزام المنشآت بمسئوليتها الاجتماعية في المجتمع الأمريكي، ويشير جورج ستينر إلى أن هناك خمسة نظريات رئيسية ظهرت حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية وهي: وصاية الإدارة على مصالح الجماهير، ونظرية أخلاقيات الإدارة، ونظرية توازن القوى وهي تدعو إلى تدخل الحكومة لتحقيق التوازن، ونظرية إعادة تشكيل أخلاقيات الرأسمالية من خلال حث رجال الإدارة على موائمة مشروعاتهم مع القيم الأخلاقية والإنشائية السليمة، والنظرية الخامسة هي: مراعاة المصلحة العامة للمجتمع أي احترام حقوق جماهير المنشأة.

المسؤولية الاجتماعية للصحافة. رؤية غربية، يشرح الدكتور محمد حسام الدين من خلال هذا الجزء من الفصل الأول الظروف التي أدت لنشأة نظرية المسؤولية الاجتماعية في المجتمعات الغربية، لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم يناقش محددات وتصنيفات المسؤولية الاجتماعية للصحافة في التراث الغربي، ويختتم المؤلف عرضه بتناول نقد نظرية المسؤولية الاجتماعية للصحافة في إطار المدرسة الغربية.

المدخل: أن انتصار النظام الصحفي الليبرالي على النظام السلطوي من خلال ظهور الطبقة البرجوازية وانحسار الحق الإلهي للملوك، ودعوت الفلاسفة لوجود النظم الليبرالية والحريات المدنية كحرية الكلام، وحق الاجتماع وحرية التعبير وفي البداية حرية الصحافة، كل ماسبق دعى البرلمان البريطاني إلى إصدار قانون يحظر به الرقابة المسبقة على النشر، وهو تحقيق وانعكاسا لما ذهب إليه فلاسفة الحرية كروسو، ومونتسكيو وفولتير في فرنسا، وستيوارت مل وجون لوك في إنجلترا وجون ميلتون وتوكفيل في امريكا في أن الانسان مخلوق يسيره العقل لا العاطفة أو المصلحة الضيقة، إلا أن هذه المفاهيم نقضتها العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفكرية في منتصف القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، والتي انعكست بدورها على الصحافة الليبرالية التي اختل

توازنها من خلال مطالبتها بحق الجمهور في المعرفة، والاهتمام بالخدمة العامة، والتعددية في الاخبار والآراء، ومقاومة الضغوط الخارجية، والحفاظ على الاستقلال الاقتصادي واستقراره، وسيادة معايير الدقة، والموضوعية، وأول ظهور للمراجعات النقدية للنظرية الليبرالية كانت في العقد العشرين من القرن العشرين عن طريق تشكيل لجنة حرية الصحافة عام ١٩٤٧، وظهور تقريرها بعنوان صحافة حرة مسئول.

♦ أن ظروف نشأة نظرية المسؤولية الاجتماعية في الغرب تعود للأسباب التالية: الأسباب الفكرية وهي: بدأ النقد يكيلون النقد للنظرية الليبرالية من منطلق أن مذهب الحقوق الطبيعية لا يعدو مجرد شعار دعائي لأديولوجية عفى عليها الزمن، وأنها جعلت من الانسان كائن ضعيف وأن المجتمع أقوى منه، وأكد هذا النقد على فكرة الانسان العقلاني الذي يبحث عن المعلومات ووجهات النظر المختلفة ويخرج بوجهة النظر الصحيحة، وذلك مع الاتساع في دائرة المعلومات والآراء بزيادة واطراد التكنولوجيا، ويذكر هنا خروج نظريات أخرى موازية في الفيزياء وعلم الاجتماع كنظرية نيوتن عام ١٩٠٠ والنظرية النسبية للأنشتين عام ١٩٠٥، ونظرية داروين في التطور، والأسباب الاقتصادية تمثلت في التغير في المناخ الاقتصادي وعبارة دعه يعمل.. دعه يمر، وظهور الاحتكارات الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالصحافة، وتحكم المعلنون في السياسة التحريرية والمضمون، ودخول الاحتكار مستوى عالي جدا يعبر عنه أن شركات عالمية تستعمر وسائل الاعلام في العالم الغربي، كل ذلك أدى لتعرض النظرية الليبرالية للنقد، وقبل ظهور تقرير لجنة حرية الصحافة عام ١٩٤٧ انتقد جورج سيلدز الأداء الإعلامي عام ١٩٣٥ حين قال إن الصيغة الاقتصادية للصحافة أصبحت مسئولة عن عدد كبير من أخطائها بعد أن أصبحت الصحافة صناعة كبيرة، وتحكم طبقة اجتماعية اقتصادية هي طبقة رجال الأعمال في وسائل الاعلام جعلت من عملية الوصول لوسائل الاعلام صعبة للغاية، معرضة السوق المفتوحة للآراء للخطر، والأسباب المؤسسية لظهور نظرية المسؤولية الاجتماعية تتمثل في ظهور الاتحادات المهنية كجمعية ناشري الصحف الأمريكية، والجمعية الأمريكية لمحربي

الصحف، وجمعية الصحفيين المهنيين، وفي عام ١٩٢٣ صدرت مبادئ الصحافة، وبدأ ظهور المواثيق المهنية سواء للصحافة أو الإذاعة أو التلفزيون والسينما، ويلخص سبب ظهور هذه المبادئ بما أشار إليه تقرير لجنة حرية الصحافة: إذا استمرت انتهاكات الخصوصية وعدم تحري الصدق والموضوعية، فإن الصحافة لن تكون بمنجاة من التدخل الحكومي، وتأسيساً على ذلك فقد كانت مواثيق الشرف الصحفية نوعاً من الأخلاق البرجماتية السائدة في بداية القرن، بحيث أدرك الصحفيون الملاك أن النقد الذاتي أفضل بكثير من السيطرة الحكومية؛ لأن المشروع الخاص برمته أضحي معرضاً للخطر من تدخل جهات وقوى اجتماعية أخرى تتحكم به، ويعتبر ظهور عدد من الصحفيين الأخلاقيين أمثال هوراس جريلى وجوزيف بولتزر أثر في تنامي الحس بالمسؤولية الاجتماعية للصحافة، خصوصاً بعد ما شهدته الصحافة انحطاط خاصة داخل المعتكك السياسي، إلى الحد الذي وصفت به هذه الحقبة (العهود السوداء للصحافة الحزبية)، وأطلق الرئيس الأمريكي توماس جيفرسون على الصحافة أنها الصفحات القذرة التي تروج للعهر الفكري بالأكاذيب.

دعى جوزيف بوليتزر وجريلى إلى صحافة ذات روح مهنية عالية، وإلى اعتماد الخبر الدقيق في حملات مكافحة الفساد، ونادى بوليتزر إلى إنشاء كلية للصحافة وأكد على أن الصحيفة دون مثل أخلاقية علياً لا تتجرد فقط من إمكاناتها الرائعة للخدمة العامة، ولكنها تصبح خطراً فعلياً على المجتمع، والأسباب المهنية يرجعها المؤلف إلى: ظهور الأشكال التحريرية الجديدة، أي التحول من المقال إلى أعمدة الأخبار، والتطور في الأساليب الدعائية، مما جعل الصحافة يزداد دورها كوسيلة اتصال جماهيري للطرفين المتلقي والمعلن.

♦ مفاهيم المسؤولية الاجتماعية للصحافة في المدرسة الغربية:

(١) **محددات المسؤولية الاجتماعية للصحافة:** أن تقرير لجنة حرية الصحافة الذي صدر في الولايات المتحدة الأمريكية والذي دعى إلى صحافة حرة مسئولة لقي صدى في الدول الأوروبية والمملكة المتحدة فشكّلت اللجنة الملكية للصحافة عام ١٩٤٩، والتي تقوم على أساس التنظيم الذاتي لمهنة الصحافة، وأن الحرية السلبية

للصحافة في النظرية الليبرالية غير مرغوب بها، وأن الحرية لابد وأن ترتبط بالمسؤولية، وعلى الصحافة ان تبقى في يد القطاع الخاص، واضعة في اعتبارها المصلحة العامة، وكانت لجنة حرية الصحافة قد وضعت عدد من الوظائف التي على الصحافة القيام بها وهي: إعطاء تقارير صادقة وشاملة للأحداث اليومية، والعمل كمُنبر لتبادل التعليق والنقد، وأن تقدم وسائل الاتصال صورة ممثلة للجماعات المتنوعة التي يتكون منها المجتمع، وتقديم اهداف المجتمع وقيمه وتوضحها، وتوفير وسائل الإعلام معلومات كاملة عما يجري يوميا، ومن ضمن توصيات لجنة حرية الصحافة، أن تقدم الحكومة الضمانات الدستورية لحرية الصحافة، وأوصت اللجنة المؤسسات الصحفية بتقديم خدمة تنسم بالتنوع والتنوعية والكم الملائم لإشباع احتياجات الجماهير، ودعت العاملين بالصحافة بنقد متبادل وعنيف لبعضهم البعض.

كما حدد باحث بريطاني هو دنيس ماككويل المبادئ الأساسية لنظرية المسؤولية الاجتماعية في الالتزامات التالية : تقبل وسائل لإعلام وتنفيذ التزامات معينة تجاه المجتمع، وهذه الالتزامات تحقق من خلال الحقيقة، الدقة، الموضوعية، التوازن، وهذا الالتزام يتحقق من التنظيم الذاتي للصحافة، وعلى وسائل الإعلام أن تتجنب ما يمكن أن يؤدي إلى الجريمة والعنف، وأن تعكس التنوع والتعدد في الآراء، والمستوى الرفيع الذي يتوقعه المجتمع من وسائل الإعلام، وهناك استاذ أمريكي هو راي روبرت يرى أن المسؤولية الاجتماعية قسمين: الاول يتعلق بقيام الصحيفة بإعلام الناس والمحافظة على خصوصيتهم، والقسم الآخر هو بيان مسؤولية الجماهير تجاه المادة المذاعة أي اتجاه أنفسهم.

(٢) **تصنيفات المسؤولية الاجتماعية للصحافة:** يرجع المؤلف هنا إلى التصنيفات السابقة الذكر لمفهوم المسؤولية ولكن من خلال الصحافة، ويشير إلى الفروق التي وضعها الباحثين بين لفظي في معالجتهم للمسؤولية، واعتبروا اللفظ الاول تعبيراً (عن) التزامات محددة كالدقة والموضوعية وحماية الخصوصية إلى ... الخ، واللفظ الثاني تعبيراً عن مسؤولية الصحفيين (تجاه) أنفسهم أو مؤسساتهم الصحفية أو مجلس الصحافة، ويشير كذلك إلى

تقسيمات لويس هودجيز للمسئوليات الصحفية الى مسؤولية وجوبية، وهي عندما تحدد الحكومة مسؤوليات معينة للصحافة وهي تتعلق بالسلبيات كالقذف وتشويه السمعة، ولا تلزمهم بنشر خطاب الرئيس مثلاً، والمسئولية التعاقدية التي تشير إلى أن الصحافة تقوم بدورها من خلال ميثاق المجتمع وليس من خلال عقد رسمي، وأن المجتمع يعطي الصحافة الحرية مقابل تزويده بالمعلومات والآراء، والمسئولية الذاتية، وتتأى هذه المسؤولية من البناء الذهني للصحفيين للممارسة الرفيعة للعمل الصحفي، وهي الزام أرادي من قبل الصحفيين على أن الصحافة رسالة نبيلة أكثر من كونها عملاً في صحيفة.

ويعتبر ميرل أن هناك ثلاثة نظريات لمسئولية الصحافة:

الاولى: وهي التي تحدد قانونياً، **والثانية:** التي تحدد مهنيًا، **والثالثة:** التي تحدد جماعياً، وهناك تحديد آخر من قبل (ديني إيوت) يعطي أنواع لمسئولية الصحافة تبعاً للهيئة المسؤولة، والجهة المسؤولة أمامها وهي: مسؤولية الإعلام تجاه المجتمع، والمسئولية أمام النفس، ومسئولية مؤسسات الإعلام تجاه المجتمع المحلي.

هناك اتفاق ما بين المؤلف ولويس هودجز بأن مضمون وسائل الإعلام له ثلاثة مستويات للمسئولية، فالمستوى الأول هو الوظائف التي تؤديها الصحافة كالوظيفة السياسية، وهي أعلام المواطن بما تقوم به الدولة، والوظيفة التعليمية، وهي عرض الافكار والآراء ومناقشتها، ووظيفة خدمة ضخ المعلومات المتوازنة والدقيقة، ووظيفة اقتصادية تتمثل بالتعريف بالسلع والخدمات، ووظيفة تاريخية أي التسجيل للأحداث. المستوى الثاني يتمثل بالمعايير أي القانون الأخلاقي للصحافة يلخصها أجي وأولت وإميري بأنها خمسة دوائر متداخلة، فالدائرة الأولى تمثل المعايير المهنية والممارسات الأخلاقية للأفراد، والدائرة الثانية تمثل معايير الوسيلة الإعلامية وموثيقها الداخلية، والدائرة الثالثة هي معايير توضع من قبل الهيئات الصحفية المستقلة، والدائرة الرابعة تمثل الفلسفات الإعلامية الأساسية وقوانين الحكومات في نظريات الإعلام الأربعة، والدائرة الخامسة تمثل الحدود المسموح بها من قبل الأفراد لكل معايير النشاط الإنساني.

ويرجع المؤلف سبب الإهتمام بالظاهرة الأخلاقية للإعلام والصحافة من خارج المتخصصين لسببين، الأول: زيادة الإهتمام بأخلاقيات المهن الأخر كالطب والمحاماة، والسبب الثاني: أن ممارسات الإعلام توصف بعبارات أساساً أخلاقية كالحرية والموضوعية والخصوصية، ويحدد كليفورد كريستيانز خمسة واجبات أخلاقية للصحفي وهي: واجبه تجاه نفسه بعدم التناقض، وواجبه نحو العملاء بالالتزام نحو المعلنين وحقوق الجمهور، وواجبه تجاه مؤسسته بالولاء لها، وواجبه تجاه زملائه بالاحترام المتبادل، وواجبه نحو المجتمع أو ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية، والمستوى الثالث هو القيم المهنية، وهي تشمل معايير جمع الأخبار، كالدقة والموضوعية والتوازن والشمول.

هناك مجموعة ملاحظات يشير لها المؤلف من خلال عرضه لمستويات وتقسيمات المسؤولية وهي: أن الاتجاه البرجماتي الأخلاقي الوضعي هو الواضح مع غياب المرجعية الدينية، وكذلك مبدأ النسبية الأخلاقية لأنها تعتمد على الناس بما يسمحون به أو لا يسمحون، ليس هناك رصد لقوى التأثير والتأثر بين أنواع المسؤولية، ومجافات بعض التصورات لأسس الأخلاق الوضعية وعلى رأسها الحرية، عدم طرح المواضيع المتعلقة بالقضايا العالمية كالبيئة، ومقاومة الاتجاهات الشوفينية، والتي تعرض لها الباحثين العرب قبل أربعين عاماً.

◆ نقد نظرية المسؤولية الاجتماعية للصحافة

تعرضت هذه النظرية للعديد من الانتقادات منها: انتقادات موجهة للجنة حرية الصحافة منها: أن اللجنة تكونت من اثني عشر أكاديمياً، ولم تضم في عضويتها أي صحفي أو أية شخصية إعلامية، وأتهمت اللجنة بالتحيز، وأنها أي اللجنة قد أستخدمت جملاً مطاطة مثل (قيم وتقاليد المجتمع) و (تقرير صادق وكامل وذكي).

الانتقادات التي رأت في نظرية المسؤولية الاجتماعية انتقاصاً لحرية الصحافة، وتمثل ذلك في كتابات البرفسور جون ميرل عام ١٩٦٥، وذكر أن المسؤولية الاجتماعية هي (بداية التدخل الحكومي في الصحافة تحت شعار له رنين جميل أخذ مثل الأمومة، والحب اسمه المسؤولية الاجتماعية، ولكنه مفهوم غامض، ونسبي للغاية)، وأن حرية الصحافة هي الحرية النسبية والواقعية، وليست حرية المثاليين

ومحبي المطلق، ويرى المؤلف أن هذا الطرح ومن خلال التفكير البرجماتي غير واقعي، فالحرية والمسئولية هما القطبان اللذان يقف بينهما الصحفي في البلاد الغربية.

الانتقادات الدالة على عجز نظرية المسئولية الاجتماعية عن إصلاح أداء الإعلام الغربي، يرى المؤلف أنه مع ظهور نظرية المسئولية الاجتماعية ومواثيق الأداء الصحفي ومجالس الصحافة، فإن النقد لازال موجها للصحافة الأمريكية والأوروبية، والامثلة على ذلك كما يلي : ففي الولايات المتحدة الأمريكية أصبح هناك انخفاض في مصداقية الصحف، وضعفت الثقة في الصحافة، وأن تفجر ثورة الجنس في الستينيات والسبعينيات زادت بشكل كبير المطبوعات والأفلام الإباحية، وزادت الشكوى من وسائل الإعلام تنتهك بلا مسوغ حياة الأفراد الخاصة، وأن الصحافة قد أفسدت مصادرها والمتعاملين معها بالهدايا والرشاوي، وفي المملكة المتحدة كان من أهم الانتقادات الموجهة للصحافة تتمثل، بنقص الاهتمام بالشئون العامة والشئون السياسية، وأن السوق يتطلب الاهتمام بالمرأة والشباب، وهذه يؤدي إلى إلغاء دور الصحافة في نقل المناقشة الحرة في المجتمع، وحرمان الجمهور من حق المعرفة، وأن ازدياد الاهتمام بالشئون الانسانية ومواد التسلية وتركيز الصحف الشعبية على الحوادث والجرائم، أدى إلى التضحية بالمعايير المهنية وظهور صحافة الشيكات أي الدفع مقابل الحصول على الاحداث والقصص ذات الطابع الجنسي، وازدياد الاحتكار لصناعة الصحافة والإعلام في بريطانيا، فأن محاولة الخروج عن هذا الاحتكار يضيق الخناق على الصحافة وتجبر على الركوع.

الانتقادات الموجه لآليات التنظيم الذاتي لمهنة الصحافة، ومن هذه الآليات مواثيق الشرف المهنية التي وصفها ميرل بأنها من بين الآليات الخطرة الموضوعة للسيطرة على الصحافة، وأنها تتضمن داخلها رغبة في الازعان لرأي واحد، وأن صياغتها عبارة عن كلشبهات محفوظة، وعبارات مطاطة صعبة التحديد، وتعتبر مجالس الصحافة من الافكار التي لاقت نجاحا محدودا في الولايات المتحدة الأمريكية، ويقول ميرل طاعنا في نزاهة هذه المجالس أن لها مشكلات في المصداقية، وأن أعضائها ليسوا فوق مستوى الشبهات

حيث يمكنهم استغلال مناصبهم ضد الإعلاميين، ومجلس الصحافة البريطاني أعتبر جهاز علاقات عامة للصحافة، يهدف إلى تقليل نقد الجمهور، وأنه دافع عن حرية الصحافة في مواجهة الدولة وليس في مواجهة القوى الرأسمالية، وفكرة محامي الشعب أو ناقد الصحيفة فقد نشأت في السويد قبل سبعين عاماً، وهي تقوم على فكرة النقد الذاتي، وزيادة المصادقية من خلال نقد نفسها، ومشكلة محامي الشعب في طبيعة علاقته مع الإدارة والصحفيين العاملين، مع أن بعض الصحف اعتبرت أن وجود ناقد الصحيفة قد أعطى حصداً مثمرًا للعمل الصحفي، ومن الانتقادات الموجهة لنظرية المسؤولية الاجتماعية هي المنطوية على فهم أعمق لمسؤولية الإعلام، وقد تميز بها الباحثون الفرنسيون، وعلماء الاجتماع الأمريكيون، إذا يرى الباحثون الفرنسيين أن الأخلاقيات السائدة هي مبادئ المشروع الخاص، وأن حملة الأسهم لايهمهم العمل الصحفي بل يهتمهم التوسع والحفاظ على حصتهم المالية، وأن الأخلاقيات تستخدم كغطاء لممارسات أكثر سوءاً في وسائل الإعلام الأمريكية، وتم الترويج لها لصرف النظر-بقصد أودون قصد-عن أخلاقيات المؤسسة، وفي الدول الأوروبية أن الصحافة قد انهكتها الصراعات الحزبية فتضحى بالأخلاقيات من أجل السياسة، ورؤية علماء الاجتماع الأمريكي أن الأدوار المتميزة للإعلام مجرد منتج ثانوي للنظام الاجتماعي القائم، ويقوم على الاستثمار الصناعي والمساندة الشعبية (عن طريق شراء المنتجات المعلن عنها في وسائل الإعلام)، وأن أنماط اتخاذ القرار داخل وسائل الإعلام تتشكل لتلبية احتياجات حاملي الأسهم والمعلنين، وانبثاق الأخلاقيات والمعايير التي تحمل مفهومها الخاص عن الحرية والموضوعية والقيمة الخبرية وغيرها؛ لتكون تبريراً لاستمرارية أنماط اتخاذ القرار، ويتم هنا استبدال أولويات المؤسسة بأولويات العاملين أنفسهم الخاصة، ليحق اندماجاً كاملاً مع الأفراد الآخرين.

ويرى المؤلف أنه كون الأخلاقيات النفعية المصلحية هي الأكثر انتشاراً بين الأفراد في المجتمعات الإنسانية الحالية لفرط عملها .. فقد انتشرت أيضاً بين الجماعات والمؤسسات، التي تعد مستقلة عن بعضها البعض في المجتمع، بل أصبحت تتساند وتتبادل التأثير، وعلى ذلك .. فالصحافة في المجتمع الحديث كانت وما تزال مستندة الى مثل هذا النوع من الأخلاقيات البرجماتية.